



لقد أبدى سائر الفاعلين المعنيين، في أول ولاية تشريعية، عاشها المغرب في كل التناب، من الحكمة والتبصر وحسن الإرادة، ما كان كفيلا ببلوغ الأهداف التي توخاها رائد التوجه الديمقرهسي والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله والتي أخذنا على عاتقنا رعايتها، حتى تتوفر أسباب النجاح كاملة لهذه المحطة الحاسمة، من مسار بلادنا السياسي. وهذا ما جعل من التناوب خصوة هامة، على درج ترميخ الديمقرهسية، اكتسبت فيها المعارضة السابقة ثقافة الحكم، فيما مارست الأغلبية السالفة دور المعارضة البناءة.

وإن المملكة المغربية المتحصنة بإحصارها المؤسسي والدستوري المتماسك، والمعززة بأصالتها العريقة، وتقاليدها الراسخة، والمدعمة بقيمها الروحية والاجتماعية والثقافية المتوازنة، قد أثمرت بكل جلاء ومصداقية، قدرتها على التحرك والتطور، في انسجام تام بين ما رسمته جلالتنا من توجهات لصوححة، وبين العمل الذي أنجزته الحكومة والبرلمان

وهذا الواقع الذي ما فتى يتعزز باستمرار، يعد ثمرة الخيارات التي ملكها المغرب، والإصلاحات التي حققها، لحوال العقود الأخيرة من تاريخه.

وإذا كنا في غنى عن استعراض تفاصيل هذه الحقبة، فإنه يجدر بنا أن نؤكد أن هذه المكتسبات التي تحققت بمساهمة جميع المغاربة، تستمد قوتها ومشروعيتها واستمراريتها من المقومات الميكلية والتوافقية، التي تستند إليها، والتي عملنا دوما على ترميخها.

ولا يخفى عليك شعبي العزيز، أن هذه الإنجازات تكتسي دلالة خاصة، إذا ما استحضرننا ما يحيى بنا من أوضاع إقليمية ودولية، أفرزتها السنوات والأشهر الأخيرة التي عشناها، والتي تميزت بتواتر حالات القصيعة والتنافر، وتراجع عوامل التوافق والاستقرار والكمثنان



وقد عملنا على أن يكل المغرب سالكا سبيله بعزم وثبات، في خضم هذه التفاعلات متمكنا من متابعة إنجاز برامجه وفق مخططاته، مع الحفاظ على مدة إنجازها، رغم الصعوبة العسبية وما نتج عنها من اضطراب ومخاوف.

لذا وبصرف النظر عن صخب النقاش السياسي والانتخابي الجاري، فإن علينا أن نقدر ما شيدناه جميعا لصالح مجتمعنا. كما يتعين علينا أن نقف على ما يجب إنجازه أو تحسينه أو تداركه أو الإسراع به، ونقصد بذلك أداءنا الاقتصادي، المرتبط دوما وحتما بالمرتكز السياسي، الذي نوهنا بفضائله ونتائجه.

وإذا كنا قد كسبنا معركة ترسيخ توجهاتنا الديمقراطية، لجعلها خيارا لا رجعة فيها. فهل معنى هذا أن الكل يدرك ما تطلب ذلك من جهود وتضحيات وأن ديمقراطيتنا محصنة من كل المخاطر والتجاوزات..

إننا مكالمون باليقظة الدائمة والتعبئة المستمرة للحيلولة دون استغلال الديمقراطية، واتخاذها مكية لأغراض منحرفة، من كسب من يحلمون بالعيش الرغيد، في تقاعس وإشاعة للإحباط واليأس، وكان المغرب قد ولي كصهره لتاريخه، وتكر لمستقبل أبنائه وآمالهم.

هذه الآمال النابعة من التطلم لمستقبل أفضل، كفيل بالاستجابة للموجات الأجيال الصاعدة، إلى المزيد من الكرامة والأمن والتقدم، من خلال تمكين المواطن من العيش الكريم، وتحقيق التنمية القروية، وتوفير أسباب التشغيل للشباب، وذلك بخلق المزيد من الشرات في بلادنا، وبالعامل على توزيعها توزيعا أكثر عدالة وإنصافا.

فعلى كل منا أن يدرك ما يتعين القيام به مستقبلا، حتى تكون الحرية والتعددية والتنوع، التي تميز مشروعنا المجتمعي، عوامل للتقدم والحدأة في الحياة السياسية ببلادنا، جاعلين من هذه السنة منطلقا جديدا للتأهيل الشامل السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي لبلادنا.

شعبي العزيز،

إن التأهيل السياسي للمغرب يقتضي التعامل النبيل مع الانتخابات، باعتبارها استثمارا سياسيا كفيلا، بما يضيفه من مصداقية وفعالية على المؤسسات بأن يعود بالنفع على جلب الاستثمار الاقتصادي وحفز، وإيجاد ثروات جديدة، لرفع تحدي التنمية الشاملة.

ومن ثم حرصنا على توفير كل الشروط والضمانات اللازمة، لتكون الديمقراطية هي الفئات الحقيقي في هذه الانتخابات. وإننا لنتكبر من الأحزاب السياسية أن تتنافس في طرح برامج حكومية واقعية وقابلة للإنجاز، محددة في وسائل تمويلها ومدة تحقيقها، وتتضمن حلولاً للقضايا الأساسية للأمة، وللانشغالات اليومية للمواطن. وهي برامج كالمأخاضتكم بشأنها، وكرست كل جهودي لتجسيدها على أرض الواقع.

وإذا كانت المنافسة الديمقراطية ضرورية فإن لها حدا هو المصلحة العليا للبلاد.

لذلك عملنا على مواكبة توسيع فضاء الحريات العامة، وحقوق الإنسان بتوفير الأجهزة المكلفة بحمايتها، وتحديد شروط ممارستها، بما يلزم من وسائل وضمانات.

وفي هذا الصدد، سنقوم، في الأسابيع المقبلة، بحول الله، بتنصيب كل من المجلس الاستشاري الجديد لحقوق الإنسان وديوان المصالح.

كما أننا عازمون على تعميق روح الضمانينة لدى المواطن، بتدعيم سلطة مؤسسات الدولة، حول ثوابت الأمة، في إطار دولة قوية، تسهر على الاحترام الصارم للقانون، وسيادته، ومساواة الجميع أمامه.

ويعد إصلاح القضاء من الركائز الأساسية في هذا الشأن، فضلا عن توفيره لمناخ الثقة، التي تعد خيس محفز على الاستثمار وحتى يأخذ تسريع النهج الإصلاحية القضائي وتيرته القصوى، فإنه ينبغي تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة لقطاع القضاء، بشكل يمكن من مواصلة إعادة الاعتبار للعدالة وتحديثها وتأهيلها لكي تنهض على الوجه المطلوب، بالمهام النبيلة الجسيمة والمتزايدة، المنوطة بها.



كما أولينا اهتماما خاصا لقضية النهوض بأوضاع المرأة في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، محددين أجلا لا يتعدى نهاية هذه السنة، للجنة المكلفة لاقتراح مشروع مدونة جديدة للأحوال الشخصية، يراعي مقاصد شريعتنا السمحة، والتزاماتنا الدولية في هذا الشأن

وما كان للمغرب، الذي يعرف تطوراً متواصلًا على درب الحداثة والديمقراطية، أن يكون مشهده السمعى البصرى غير مواكب لهذا التطور، بما يستجيب لحاجة المواطن، لمشهد إعلامى، يجمع بين المعاصرة والجاذبية، واحترام ثوابت الأمة.

ونموضاً بالتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحرىات المواطنين والجماعات والهيئات، عملنا على إعداد كهير شريف، يقضى بإحداث هيئة عليا للاتصال السمعى البصرى، كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية للنهوض بمهامها بكل تجرد.

وقد توخينا من ذلك ضمان الحق فى الإعلام، من خلال تكريس حرية إحدات صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة وإنهاء احتكار الدولة لهذا النوع من الإعلام، مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة جدير بضمن التعبير عن مختلف الاتجاهات. وذلك فى نطاق احترام قيمنا الدينية ومقومات هويتنا الوطنية، وقوانين المملكة.

شعبى العزيز

إن ديمقراطيتنا متكل هشة ما لم يتم تعزيزها بتنمية اقتصادية وتضامن اجتماعى.

ولذا كنا قد حققنا عدة مكاسب سياسية، فإننا نعاني معضلة عدم الإنتاج وخلق الثروات، وسوء توزيعها اجتماعيا. وهذا ما يحتم علينا خوض معركة الإنتاج وحفز الاستثمار، بهدف تأهيل اقتصادنا الوطنى وتقوية إنتاجيته ومردوديته.

كما يفرض علينا تأهيل مواردنا البشرية، التى هي ثروتنا الأساسية ضمن منظور يحرر لهاقاتها الخلاقة، لخوض أوراش الإنتاج بتنافسية واقتدار. ولن يتأتى لنا ذلك إلا إذا اعتبرنا أن اقتصاد السوق ليس شركا والربح ليس عيبا، والعولمة ليست خيرا بل إن حسن



تعاملنا معها من شأنه أن يجعل من هذه العوامل كلها مصدرا للثروة ومخلا للمعدالة الاجتماعية.

وهذا ما يقتضي نهج سياسة اقتصادية ومالية متناسقة، ذات منظور واضح وأسيقيات محددة في برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، مع مواصلة نهوض صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدور الرافعة القوية في هذا المجال

ومن شأن الإسراع بتأهيل اقتصادنا وتحويله من اقتصاد ريعي انتكاري إلى اقتصاد السوق، أن يجعلنا نكسب رهان اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط، الموقعة على إعلان أكادير، وندعم دور المغرب كقطب محوري لمبادلات القارات الثلاث.

وفي هذا الصدد، فإن تفعيل المراكز الجهوية للاستثمار وتنفيذ مختلف التوجيهات الواردة في رسالتنا لوزيرنا الأول، بشأن التعديس اللامتمركز للاستثمار، وما ينبغي أن يواكبه من إصلاحات قضائية وإدارية وتشريعية ومالية واجتماعية، أن يجعل من السنة المقبلة، إن شاء الله، سنة التأهيل الاقتصادي بامتياز

وإذا كنا قد سجلنا إيجابية بعض المؤشرات الاقتصادية، فإن الواقع العنيد يهل يسائلنا بالحاح.. لماذا تجد بلادنا صعوبة في تحويل هذه المؤشرات إلى حركة اقتصادية.

إننا معنيون جميعا بهذا الواقع. ويتعين علينا أن نكسر أغلال الشك المحبب، والتخوف غير المبرر، ونستبعد الانتكارية، التي كلما أضعفت اقتصادنا وعرقلت تصوره.

إن الإيمان بما لدينا من كفاءات، وبما يحركنا من حوافز للمضي قدما على درب التقدم والرخاء، لا يتجسد بمجرد خطاب أو قرار سياسي، وإنما هو رهين بمدى الإرادة الذاتية والمبادرة المقدامة. وذلك ما نفتقر إليه. لذا، يجب أن نطلق من تقييم



واقعي متبصر لأوضاعنا الاقتصادية، ومن تصور واضح وتحديد دقيق للأهداف، التي يجب علينا تحقيقها بجد وحرص، للإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي لبلادنا وتوسيع دائرته.

لقد آن الأوان لوضع تقييم محكم، وتخصيص عقلاني لها يلزم القيام به في المستقبل، حتى يتحقق التكابق المأمول والنسجام المنشود، وحتى تتمكن من حسن استثمار ما تحقق من تقدم، في المجالين السياسي والاقتصادي، مع الالتزام بالفعالية وال مردودية، وترتيب الأولويات وفق جدول زمني محدد. وكل ذلك في نطاق التقيد بسياسة حسن تدبير الشأن العام، التي اعتمدها المملكة من أجل تحقيق التحديث الاقتصادي والتنمية المستدامة.

شعبي العزيز

عملا على تأهيل مواردنا البشرية فإننا قد قطعنا خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية، بيد أن هنالك خطوات كبرى ما زالت تنتظرنا في نهج سياسة تعليمية متناسقة. كما أن متابعة وتقييم وإغناء تفعيل إصلاح التعليم تتطلب تعزيز المهام التي تنهض بها، بكل موضوعية ونزاهة، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وذلك في أفق إيجاد جهاز قار يتولى مهام التقييم المتجرد والشمولي للمنظومة التربوية، في تعاون مثن وتنسيق تام مع القطاعات المختصة، ومع جميع الفاعلين في هذا المشروع المصيري. وقد قمنا بإعطاء دفعة قوية لهذا الإصلاح بتنصيب مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لأخص التربية والتكوين، وتحسين وضعيتهم، داعين الأسرة التعليمية للانخراط بحزم وعزم، وغيره وخصية، في هذا المشروع الكبير.

ولأن توسيع ثقافة المواطنة رهين بالقضاء على الأمية، فإننا عازمون على إعادة النظر في الآجال المتوقعة لاستئصال آفتها.

وتجسيدا لالتزامنا بتأكيد الاعتبار لكل مكونات هويتنا الثقافية، في كل الوحدة الوطنية، كان تنصيبنا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسنصل حريصين على سيادة روح التسامح والانفتاح، بين الثقافات والحضارات محلية أو عالمية، وعلى



التحصين من كل أنواع الغلو والتشدد، في اعتزازنا بالجوانب المشرقة في أصلتنا، مع اعتماد الحدائة والعقلانية.

وسنعمل تأهيل مواردنا البشرية رهينا بترسيخ ثقافة التضامن، وجعلها عماد السياسات العمومية والتحول بها من الفعل العفوي إلى العمل المؤسسي.

ونجسد التأكيد في هذا الشأن على الأهمية الخاصة التي نوليها للأشخاص المعاقين باعتماد برامج مندمجة، تؤهلهم للانخراط التام في الحياة العامة، من خلال تكوين ملائم يوفر لهم أسباب العيش الكريم.

ولا يفوتنا أن نعرب عن ابتهاجنا واعتزازنا، بارتياح رعايانا الأوفياء المقيمين في الخارج بولصنهم وتعلقهم بأواصر البيعة الخالدة، والهوية الحضارية الأصيلة، وحرصهم على القرابة العائلية وصلة الرحم، مجددين الإعراب عن بالغ تقديرنا لمساهماتهم الفاعلة في مجهود التنمية الاقتصادية، والإشعاع الدولي للمغرب، وعن عزمنا التأكيد على أن يكون لهم ما هم جديرون به من حضور وازن ومشاركة فاعلة في كل مجالات الحياة الوصنية

كما نود أن نؤكد لهم موصول عنايتنا الفائقة بأحوالهم خارج الوطن ودخلة، وحرصنا على أن تستجيب الأجهزة المعنية لما يعربون عنه من تطلعات، في إحصار من التناسق المحكم والتكامل المثنى.

شعبي العزيز،

في خضم حرصنا التأكيد على معاينة أحوالك، كانت زياراتنا لعدد من أقاليم المملكة وجهاتنا، في الجنوب والوسط والشمال، مناسبة لتجديد روابط الوفاء والإخلاص الجامعة بيننا، ولإعلاء الانطلاقة لعدة مشاريع تنمية.

وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا، وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفز على الاستثمار، فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.



وفي هذا الإحصان، وبموازاة مع جعل مدينة لجنجة ومينائها الحالي من أكبر الموانئ والمراكن الترفيهية بالبحر الأبيض المتوسط، فقد أعطينا تعليماتنا قصد دراسة وإنجاز مركب ضخم، مينائي وتجاري وصناعي، على ضفاف البوغان شرق لجنجة. ولن من شأن مستواه الدولي، وارتباطه بمناخق حرة، تمكين الأقاليم الشمالية من تحقيق إرادتنا في فك عزلتها وتنميتها الشاملة، ومن انخراط المغرب كفاعل وشريك في المبادلات الاقتصادية الدولية.

ونضرب لضخامة الاستثمارات والرهانات الإستراتيجية، وضرورة التنسيق المحكم بين جميع مكونات المشروع، وبين الهيئات العمومية، بما فيها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، والفاعلين الاقتصاديين الخواص، والأشقاء منهم والأصدقاء، قرنا لإحداث هيئة للقانون الخاص، لها صلاحيات السلطة العمومية، وكل الامتيازات الكفيلة بجعلها تنهض على الوجه الأكمل، بجميع العمليات المرتبطة بإنجاز هذا المشروع الكبير.

وعملا على الإسراع بتحقيق هذا المشروع، الذي نتبناه بكل رعاية واهتمام، فإننا نصرنا تعليماتنا لحكومة جلالتنا، قصد اتخاذ التدابير القانونية الاستعجالية، لإحداث هذه الهيئة.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نوجه حكومتنا إلى اعتماد مسطرة تشريعية استعجالية، بالنسبة لإحداث وكالة تنمية أقاليمنا الجنوبية الأثيرة لدينا، التي سبق لنا الإعلان عنها بمناسبة زيارتنا الميمونة لمدينة العيون.

وإننا لهازمون على أن تكون هذه الوكالة خير مجسد لتعبئتنا الوصنية ولعملنا الدؤوب على تفعيل منظورنا التنموي المندمج لهذه الأقاليم في نطاق وحدتنا الوصنية والترابية والتصور الديمقراطي الجهوي. ذلكم المنظور الذي على قاعدته قبلنا بمشروع الاتفاق- الإحصان الأممي كأساس لإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

ويقدر ما جاء هذا التوجه الوصني منسجما مع الدعم المتزايد الذي يحظى به الخيار العادل والسلمي الأممي على الصعيد الدولي زادت المواقف المعادية لخصوم وحدتنا



الترابية معاكسة مكشوفة لهذا التوجه الأمامي. وقد بلغ الأمر حد تبني لصرح تقسمي،
أسفل كل التبريرات الواهية التي كان يتم تضليل الرأي العام العالمي بها تحت ذريعة
الدفاع المزعوم عن مبدأ تقرير المصير.

وكما أكدنا ذلك للعالم أجمع أثناء زيارتنا المباركة لمدينة العيون، فإننا نجد
الإعلان عن عزمنا الراسخ على صيانة وحدتنا الترابية وعدم التفريط في أي شبر منها.
كما أننا نشدد على الرفض المطلق لكل لصرح تجزئتي يستهدف النيل من سيادتنا
ووحدتنا الترابية المقدمة لما ينصوي عليه من تهديدات ومخاطر بلقنة منصقة المغرب
العربي ومجموع القارة الإفريقية.

ومع ذلك فإن المغرب بحكم ميراثه الحضاري ومشروعية حقه وثبات مواقفه
والتزامه بقيم الاعتدال والحكمة والتوازن والثقة في المستقبل قد آثر عدم سلوك نهج
القصيعة التامة مفضلا عليها استئناف تفعيل أنشطة مؤسسات اتحاد المغرب العربي.

وقد كنا نأمل أن يؤدي بناء الاتحاد المغاربي إلى الالتزام بمنصوق وروح معاهدة
مراكش وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية لأعضائه وذلك بعدم
السماح بأي نشاط يهدد أمن أي كيان أو حرمة أي نظام ويتنافى مع صيانة المصالح
العليا لدولنا بمقوماتها الوطنية وما تقتضيه من سمو على كل الحسابات والاعتبارات.

غير أن الواقع المر يد لنا على أن موقف اللبس قد انكشف على حقيقته في
الاتجاه السلبي المتبني جهارا لتمييق الوحدة الترابية للمملكة المغربية في الجنوب وتأييد
الاعتداء على التراب الوطني في ثغوره الشمالية.

فهل كان بإمكان أي دولة من أعضاء الاتحاد أن تسلك غير ما سلكه المغرب
فيما لو وقع المس بوحدهما الترابية واحتجاز الحائفة من أبناءها كأسرى ضد الموائيق
الدولية والمثل الإنسانية والقيم الإسلامية.

إننا لن نسمح لنفسنا بأن يسجل التاريخ كوننا لم نعمل إلا على تضليل شعوبنا
وابهامها بأننا نحقق تطلعاتها للوحدة، في حين أن مواقف البعض لا تزيد تلك الوحدة
إلا تمييقا وتشويها.



إن تفعيل الاتحاد المغاربي لن يتأتى إلا بتجاوز الاختلافات والمواقف المتعارضة
وإنذ التآمر والتجذفة والخذلان وتحقيق الانسجام في الرؤى والوضوح في الأهداف
ولاحترام الثوابت وسيادة روح الإخاء والثقة والتضامن والتشبع بروح الوحدة والحكمة
والتوافق وانتهاج التدرج والعقلانية في توكيف الصاقات المشتركة لتحقيق تطلعات
أجيالنا الحالية والمستقبلية إلى قيام مجموعة متكاملة من شأنها أن ترفع تحديات التنمية
والتكتلات الدولية وتكسب الرهانات الإستراتيجية للنظام العالمي لما بعد 11 ستمبر
2001.

وعلى هذه الأسس سيظل المغرب مستعدا للحوار البناء والعمل الجدي مع كل أشقائه
من أجل بناء الاتحاد المغاربي الذي نعتبره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه.

شعبي العزيز،

لقد عرف العالم بعد أحداث سبتمبر المؤسفة تغييرات جوهرية في بنية النظام
العالمي والعلاقات الدولية لما كان لها من تداعيات وتأثيرات عميقة على الاستقرار
والأمن الدوليين. وقد كنا في لصيغة من أدانوا بشدة تلك الأعمال الإرهابية التي
استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة انطلاقا من كون المغرب البلد
المتشعب بقيم الحرية والديمقراطية والسلام والتسامح والتعايش قبل وقوع تلك الأحداث
الآثمة وسقوط جدار برلين وانهيان دكتاتورية الحزب الوحيد.

ومن ثم كان انخراط المغرب التلقائي والقوي في محاربة الإرهاب حيثما كان
وإننا لشيد بيقظة وتعبئة أجهزتنا الأمنية وقواتنا العتيدة وأفراد الدرك الملكي والأمن
الوطني وحنكة أخص وزارة الداخلية التي تمكنت من إحباط مؤامرة إرهابية موجهة
من الخارج ضد أهداف داخل التراب الوطني وخارجه.

وبقدر حرصنا على انفتاح المغرب واستمراره ملتقى لتفاعل الحضارات فإننا
مستصدى بقوة القانون لكل محاولة للمس باستقرار بلدنا الآمن. كما سنوحد بالمزيد
من ترسيخ الديمقراطية وإنجاز التنمية سلامة النسيج الاجتماعي والسياسي الوطني الذي
نعتر بمناعته ضد كل أشكال التصرف أو العنف أو الإرهاب.



ولأن الإرهاب لا دين له ولا وطن فإن عملنا الدؤوب من أجل تحصين بلادنا من دواعيه ومخاطره قد اقترن بإسهامنا الدولي الفاعل في استئصال جذوره ضمن مقاربة شمولية.

وبصفتنا أمير للمؤمنين فقد أكدنا في افتتاحنا للمؤتمرات الجمهورية والدولية الكبرى التي شهدتها بلادنا على أن الإسلام يناهض الإرهاب لأنه دين التسامح والاعتدال والتساكن والسلام وتكريس كرامة الإنسان وضمان حقه في العيش الآمن. كما شكل انعقاد المنتدى المتوسمي في أكادير مناسبة سانحة لبلدان البحر الأبيض المتوسط للتفكير في وضع تصور إقليمي لمحاربة الإرهاب وترسيخ السلم والأمن في العالم أجمع ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق واصلنا انشغالنا الكبير بالأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقمنا بزيارة مجموعة من الدول الشقيقة بالمنطقة وبادرنا بعقد اجتماع خاص للجنة القدس. وقد عملنا على بذل كل المساعي والجهود، لدى مختلف الأصراف المؤثرة، من أجل إحياء عملية السلام، والعودة إلى مائدة التفاوض دون قيد أو شرط، وتدشين مرحلة جديدة من التعاون والاستقرار في هذه المنطقة، التي عانت، على مدى عقود طويلة من مواجهات أليمة ومأس مريعة.

كما تمكنا بمعية أشقائنا، خلال قمة بيروت من دعم خيار السلام، وذلك بتبني مبادرة شقيقنا الأعز صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية. تلك المبادرة التي أكدت أسس الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن، والحق المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولة ولصنية مستقلة، تتمتع بكل مقومات الاستمرار، وتكون عاصمتها القدس الشر

والتزامنا منا بانتمائنا الإفريقي المتجذر، عملنا على توسيع قنوات الحوار، موجهين حكومة جلالتنا لتفعيل آليات التعاون والتواصل مع البلدان الإفريقية الشقيقة، للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والاستقرار للقارة الإفريقية، التي معدنا باستقبال عدد من قادتها بالمغرب، ومن بينهم رؤساء دول نهر مانو، التي نقوم بمساع لتحقيق التصالح فيما بينها.



والى جانب الحضور الفاعل لبلدنا في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، أولينا، من خلال زيارتنا أو استقبالنا لعدد من رؤساء الدول الشقيقة والصديقة، كل الاهتمام لإعطاء علاقاتنا السيامية الممتازة معها، البعد الاقتصادي الذي يستثمر إشعاع بلدنا الديمقرالصي، ويجلب المزيد من الاستثمارات، في إطار دبلوماسية اقتصادية نشيطة.

وقد تمكنا مع صديقنا فخامة الرئيس جورج وولكر بوش، أثناء زيارتنا الموفقة للولايات المتحدة الأمريكية، من توسيع مستوى شراكتنا الإستراتيجية مع هذا البلد الصديق. كما أن زيارتنا الميمونة لجمهورية الصين الشعبية قد أعطت دفعة قوية لتصوير علاقات تعاوننا المثمر مع هذا البلد الآسيوي العريق.

وفي نفس السياق، أعطينا توجيهاتنا قصد بلورة مشروع اتفاقية التبادل الحرما بين أربع دول عربية متوسطية، ترتبط باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات ثنائية، بشأن إقامة مثل هذه المناطق فيما بينها، مجسدين بذلك (إعلان أكادير) الذي يعتبر خطوة عملية مفتوحة أمام جميع الدول العربية المتوسطية، للدفع بمسلسل الاندماج الجهوي، والتأسيس لحوار مثمر ومتوازن، على الصعيد الأوروبي ومتوسطين.

وتنفيذا للتزاماتنا، في إطار التعاون المتعدد الأضراف، احتضنت بلادنا وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان

وإذا كان الهدف الأسمى لدبلوماسيةنا هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدة الترابية، وعضوا فاعلا في محيطه الجهوي والدولي، مجسدا لفضائل السلم والتعاون وحسن الجوار، في إطار الاحترام المتبادل، فإن له كسائر الدول حقوقا ثابتة، ومصالح حيوية، لا يمكنه التفريط فيها أو التساهل بشأنها مهما كلفه ذلك من تضحيات وفي مقدمتها الحفاظ على سيادة الوطن وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وفي إطار احترام الشرعية الدولية.



لذلك رفضنا ما قامت به الحكومة الإسبانية من اعتداء عسكري على جزيرة تورة التي تؤكده الحقائق التاريخية والجغرافية والمستندات القانونية أنها كُلفت دوماً جزءاً من التراب الوطني تابعاً لسيادة المملكة المغربية.

وبقدر تشبثنا برجوع الوضع في هذه الجزيرة المغربية إلى ما كان عليه ورفضنا للتصعيد وفرض الأمر الواقع بالقوة فإننا حريصون على ضمان السلم والاستقرار وحسن الجوار في منطقة جبل طارق الإستراتيجية. لذلك ننتصر من إسبانيا توضيح نوع العلاقة التي تربح إقامتها مع المغرب بما يستلزمه التصور الذي يعرفه بلدنا وتقتضيه متطلبات الرهانات الحيوية الحالية والمستقبلية لعلاقتهما.

وفي هذا السياق فإن المغرب لم يفتأ منذ استقلاله يكالب إسبانيا بإنهاء احتلالها لسبتة ومليلية والجزر المجاورة المغتصبة في شمال المملكة سالكا في ذلك سبيل التبصر والنهج السلمي الحضاري الذي يجسده الاقتراح الحكيم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه بإنشاء خلية مشتركة مغربية إسبانية للتفكير والتأمل لإيجاد حل لمشكل هذه المناهق المحتملة. غير أننا للأسف الشديد لم نجد حتى الآن آذانا صاغية من لحن الحرف الإسباني لتسوية وضع هذه الثغور المغتصبة التي تحولت إلى مراكز لاستنزاف اقتصادنا الوطني وقواعد للمجرة السرية ولكل الممارسات غير المشروعة.

أما القضايا الخلافية الأخرى مما هو معتاد بين الجيران فإن المغرب مستعد لتدارسها في إطار نظرة مستقبلية وحوار صريح بين البلدين تحدهما في ذلك إرادة بناء وإيمان بضرورة إقامة مشاريع تنمية ثنائية في وفاء صادق لميراثنا الحضاري المشترك والتزام تام بمعاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تملئها علينا حتمية التاريخ والجغرافيا وقيم العصر ومتطلباته.

شعبي العزيز.

إن احتفالكم بعيد العرش المجيد مناسبة لتجديد العهد الصادق الذي التزمت به مع خديمك الأول في التحام وثيق وتشبث متين بالعرش العلوي المجيد وإعراب دائم عن



خالص وفائق وصادق ولائق في تعبئة شاملة وراء خديمتك الأول الذي جنه نفسه
لحماية الوطن والدين وللسير بك نحو مراقي التقدم والاندهاش.

واننا لنغتنم فرصة هذه الذكرى العطرة لننوه بجميع العاملين بحزم وعزم على
إدراك هذا المبتغى مشيدين بالساهرين على ما يتطلبه من أمن وأمان واستقرار
من قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة
والوقاية المدنية مع اعتبار خاص لقواتنا المرابطة في أقاليمنا الجنوبية المدافعة عن وحدة
التراب والمساهمة في حفظ الأمن والسلام في جهات من العالم.

وما أحوجنا في غمرة هذه الأحاسيس إلى استحضار التاريخ القريب والبعيد وما
بذله آباؤنا وأجدادنا الأماجد من تضحيات جسام بها حافظ المغرب على وحدته
وحريته وشيد حضارته وثقافته وبها رفع كل التحديات التي كانت تواجهه على مر
العهود.

وبهذا الاستذكار المليء بالاعتزاز المفعم بالأمال نتوجه إلى الله تعالى أن ينعم
عليهم بأحسن الجزاء وأوفاه ويتغمدهم الشفاء منهم بواسع رحمته وجزيل مغفرته ويسكن
في جنات الخلد بصل التحرير جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس لصيب الله نراه
وباني المغرب الحديث والجدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه.

كما ندعوه عز وجل أن يديم الآصرة الوصيدة التي تجمع بيننا متينة قوية، وأن
يعيننا ويسدد خطانا وينجم مسعاونا حتى ندرك ما نصبو إليه جميعا من تقدم وإصلاح.

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".